

كتاب هداية الحكمة للابهري

كتاب حكمة



الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاج بشير آغا دار السعادة
الشريفة لسنة ثمان واربعين
ومائة وألف



هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات الحسان
ساحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية مفتح مغالق المراصد
بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل حائز مجامع البر الاكمل الآ
وهو آغا دار السعادة الحاج بشير وفقه الله بالخير المزيد والبر الكثير
انه هو على كل شيء قدير حرره الفقير الى الله سبحانه وتعالى
محمد امين المفتش باوقاف الحرمين المحترمين
عفي عنه



Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı Hacı Beşir Ağa
417
417

## هذا كتاب حكمت

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في الطبعيات وهو مرتب
على ثلثة فنون الفن الاول فيما يعم
الاجسام وهو مشتمل علي عشرة فصول
فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزي وقد
لانا لو فرضنا جزء بين جزئين فاما ان يكون
الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون
لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا
لكانت الاجزاء متداخلة فلا يكون وسط
وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا
خلف

خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به
يلاقي احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف
الآخر فينقسم ولانا لو فرضنا جزء على ملتقى
جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما او بمجموعهما
او من كل واحد منهما شيئا والاول محال
والا لم يكن علي الملتقى فتعين احد القسمين
الآخرين فيلزم الانقسام لا محاله فصل
في اثبات الهيولى كل جسم فهو مركب
من جزئين يحل احدهما في الآخر يسمى المحل
هيولي والحال صورة وبرهانه ان بعض
الاجسام القابل الانفكاك مثل الماء



والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا
والا لزم الجزء الذي لا يتجزى ويلزم من هذا
اثبات هيولي الاجسام كلها لان ذلك
المتصل قابل للانفصال وقابل الانفصال
اما ان يكون هو المقدار او الصورة المستلزمة
له او معنى اخر لا سبيل الى الاول والثاني
والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة
واحدة لان القابل يجب وجوده مع المقبول
فتعين ان يكون القابل معنى اخر وهو المعنى
من الهيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب
من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام
كلها

كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الصبعية
المقدارية اما ان يكون بذاتها غنية عن
المحل او لم يكن والاول فحينئذ والا لاستحال
حلولها في المحل لان الغنى بذاته عن الشئ
استحال حلوله فيه فتعين افتقارها
الى المحل وكل جسم مركب من الهيولى
والصورة **فصل** في ان الصورة لا يتجزى
عن الهيولى لانه لو وجدت الصورة بذاتها
دون حلولها في الهيولى فان اما ان يكون
متناهية او غير متناهية لا سبيل
الى الثاني لان الاجسام كلها متناهية

والّا لامكن ان يخرج عن مبدء واحد امتدادان
علي نسق واحد كانهما ساقا مثلث وكلّما
كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا
الي غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناهية
مع كونه محصورا بين حاصرين هف واما
بيان انّه لا سبيل الي القسم الاول
لانها لو كانت متناهية لاحاط
بها حدّ واحد او حدود فتكون مشكلة لانّ
الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحدّ
الواحد او الحدود بالمقدار فذلك الشكل
امّا ان يكون للجسمية وهو محال والّا لكانت

الاجسام

الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او لسبب
لازم للجسمية وهو لما مرّ او لسبب عارض لها
وهو ايضا والّا لامكن زواله فامكن
ان يتشكل الصورة بتشكل آخر فيكون
قابلة الانفصال وكلما يقبل الانفصال
وهو مركب من الهيولي والصورة لما مرّ فيكون
الصورة العارية عن الهيولي مركبة من
الهيولي والصورة هذا هف **فصل**
في ان الهيولي لا يتجرد عن الصورة لانها
لو تجردت عن الصورة فامّا ان يكون
ذات وضع او لا يكون ولا سبيل

الى كل واحد من القسمين فلا سبيل
الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل
الي الاول لاتهاح اما ان ينقسم او لا
ولا سبيل الي الثاني لان كل ماله
وضع فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا
سبيل الي الاول لاتهاح اما ان ينقسم
في جهة واحدة فيكون خطا او في جهتين
فيكون سطحا او في ثلث جهات فيكون
وكل واحد منهما بط اما انه لا يجوز
ان يكون خطا لان وجود الخط على الاستقلال
مح لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين

فاما

فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب لا جائز
ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو
محال لان كل خطين بمجموعهما اعظم
من الواحد والتداخل يوجب ان لا يكون
كذلك هف ولاجانب يجب والا لانقسم
الخط في جهتين لان ما تلاقي احدهما غير
ما يلاقي في الآخر وهو مح واما انه لا يجوز
ان يكون سطحا لانها لو كانت سطحا
فاذا انتهى اليها طرفا الجسمين فاما ان
يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد
منهما باطل على ما مر في الخط واما انه لا

يجوز ان يكون جسما لانها لو كانت
جسما كانت مركبة من الهيولى والصورة
لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني
لانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا
اقترنت بها الصورة الجسمية فاما ان
لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع
الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون
البعض والاول والثاني محالان بالبديهة
والثالث ايضا مح لان حصولها في كل
واحد من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض
الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح
وهو مح

وهو مح ولا يلزم على هذا ان الماء اذا انقلب
هواء او على العكس صار اولى بوضع لان
الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا
ترجيحا بلا مرجح **فصل** في اثبات الصورة
النوعية اعلم ان لكل واحد من الاجسام
صورة اخرى غير الصورة الجسمية
لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز
دون البعض اما ان كان للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل
الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك فتعين الثاني وهو المط اعلم

ان الهيولى ليست علية للصورة لانها
لا يكون موجوده بالفعل قبل وجود الصورة
والعلة الفاعلية للشئ يجب ان يكون
موجوده قبله والصورة ايضا ليست
علة للهيولي لان الصورة انما يجب
وجودها مع التشكل او بالتشكل لا يوجد
قبل الهيولى فلو كانت الصورة علة
لوجود الهيولي لكانت متقدمة على التشكل
هف فاذن وجود كل واحد منهما
عن سبب منفصل وليست الهيولى
غنية من كل الوجوه عن الصورة
لما بينا

لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة
والصورة ايضا ليست غنية عن الهيولي
من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد
بدون التشكل فالهيولى مفتقرة الي الصورة
في بقائها والصورة يفتقر الهيولي
في تشكلها **فصل في المكان** وهو اما
الخلاء او السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
والاول بط فتعين الثاني وانما قلنا
ان الاول باطل لانه لو كان خلاء
فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا مجردا

عن الهيولي لا سبيل الى الاول لانه يكون
خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين
الجدارين من الخلاء بين المدينتين وما نقل
الزيادة والنقصان ان يكون شيئا محضا
ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد
مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا
عن المحل فاستحال اقترانه به هو **فصل**
في الحيز كل جسم فله حيز طبيعي لانا
لو فرضنا عدم القواسر لكان في حيز
وذلك الحيز اما ان يستحقه لذاته
والقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا

عدم

عدم القواسر فتعين الاول وهو المطلوب
ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان
لانه لو كان له حيزان طبيعيان
فاذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الثاني
او لا يطلب فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون
الحيز الاول طبيعيا وقد فرضنا طبيعيا
هو وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون
الحيز الثاني طبيعيا وقد فرضنا طبيعيا
هف **فصل** في الشكل كل جسم فله
شكل طبيعي لان كل جسم متناه
وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل

طبيعي وكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل
كل جسم فهو متناه فلما مر واما ان
كل متناه فهو مشكل فلانه يحيط به
حد واحد او حدود فيكون مشكلا واما
قلنا ان كل مشكل فله شكل طبيعي لانا لو
فرضنا ارتفاع القواسر لكان علي شكل
وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر
لا سبيل الي الثاني لانا لو فرضنا عدم
القواسر فاذن هو عن طبعه هو المط **فصل**
في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج
من القوة الي الفعل على سبيل التدريج واما

السكون

واما السكون فهو عدم الحركة عما من
شانه ان يتحرك وكل متحرك فله محرك
غير جسمية اذ لو يحرك الجسم بما هو جسم
لكان كل جسم متحرك فالمقدم مثله ثم
الحركة علي اربعة اقسام حركة في الكم
كالنمو والذبول وحركة في الكيف كتسخن
الماء وبرده مع بقاء الصورة النوعية وحركة
في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان
علي سبيل التدريج وحركة في الوضع
وهي ان يكون الجسم حركة على سبيل
التدريج وعلي سبيل الاستدارة فان كل

من اجزاء يباين مكانه ويلازم كله
مكانه فقد اختلف نسبته اجزاء به الي
اجزاء مكانه علي التدريج ويقول ايضا
الحركة اما طبيعة او قسرية او ارادية لان
القوة المحركة اما ان يكون مستفادة
من خارج او لا يكون فان لم يكن مستفادة
من خارج فاما ان يكون لها شعور اولا
يكون فان كان لها شعور فهي الحركة
الارادية وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبيعية وان كانت مستفادة
من خارج فهي الحركة القسرية فصل

في الزمان



في الزمان فرضنا حركة واقعات في مسافة
علي مقدار من السرعة وابتدأت معها حركة
اخري ابطاء منها واتفقنا في الاخذ والترك
وجدت الحركة البطيئة قاطعة اقل
من السريعة قاطعة اكثر واذا كان
كذلك كان بين اخذ السريع وتركه
امكان قطع مسافة معينة بسرعة
معينة واقل ببطوء معين وهذا الامكان
قابل الزيادة والنقصان وغير ثابت اذ لا
يوجد اجزاؤه المقدرة معا فهنا امكان
مقدر غير ثابت وهو المعني من الزمان وهو

مقدار الحركة لانه لا يخ اما ان يكون
مقدار الهيئة قارة او لهيئة غير قارة لا سبيل
الي الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون
قارا لا يكون مقدار الهيئة قارة فهو مقدار الهيئة
غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة
فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا ان
الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان
له بداية لكان عدمه قبل وجوده
قبلية لا يوجد مع البعدية وكل قبلية
لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون
قبل الزمان زمان وكذلك لو كان

نهاية

نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية
لا توجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون
بعد الزمان زمان هذا خلف **الفن الثاني**
في الفلكيات وفيه **فصل** في اثبات
كون الفلك مستديرا وبيانه ان ههنا
جهتين لا تتبدل لان احديهما فوق والاخري
سفل وكل واحدة منهما موجودة
ذات وضع غير منقسم في امتداد ومأخذ
الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك
جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة
ذات وضع لانها لو لم يكن كذلك

لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن اتجاه
المتحرك اليها وانما قلنا انها غير منقسمة
لانها لو انقسمت لوصل المتحرك الى اقرب
الجزئين ويتحرك فاما ان يتحرك عن المقصد
فان تحرك المقصد لم يكن اقرب الجزئين
من الجهة فان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد
الجزئين من الجهة واذا ثبت هذا فنقول
تحدد الجهات ليس في خلاء لاستحالة
ولا في ملاء متشابه والا لما كانت الجهات
مختلفتين بالطبع فلا يكون احديهما مطلوبة
والاخرى متروكة هذا خلف فاذا تحدد

الجهات

الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن المتشابه
ومتى كان كذلك كان تحددها بجسم
كري لان تحددها اما ان يكون بجسم
واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب
ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري
لا يتحدد به جهة السفل لان جهة السفل
غاية البعد والا لتبدلت بالنسبة الى
ما هو ابعد منه فلا يتحدد به غاية البعد
فلا يتحدد به جهة السفل وان كان
باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض والا
لم يتعين لها غاية البعد لان ما هو ابعد

عن بعضها فهو اقرب من الآخر وكل ما يفرض
غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد
عن المجموع فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر
فيحصل المط فصل في ان الفلك بسيط
اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبيعة
لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان
كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل
الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل
الحركة المستقيمة اذا فرض الحركة فانه
متجه الي جهة وتارك الاخري وكل
ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله



لابه فيه والفلك وليس كذلك
بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة
المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون
بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل
واحد من اجزائه اي بسائطه علي شكل طبيعي
لا سبيل الي الاول والا لكان كل واحد
منها كرويا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل
الكرة ولو كان كل واحد منها كرة لاستحال
ان يحصل من مجموعها سطح كري متصل الاجزاء
ولا سبيل الي الثاني لانه لو لم يكن كل واحد
منها كرة فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون

قابلا للحركة المستقيمة هذا خلف **فصل**
في ان الفلك قابل للحركة المستديرة لانّ
كلّ جزء من اجزائه المفروضة فيه لا يختص
بما يقتضي حصول وضع معين ومحاذات معيّنة
لتساوي الاجزاء في الطّبيعة وكلّ جزء يمكن ان يزول
عن وضعه ومتى كان كذلك كان قابلا
للحركة المستديرة ونقول ايضا يجب ان يكون
فيه مبداء ميل مستدير يتحرّك به والّا لما كان
قابلا للحركة لكن الثّاني كاذب فالمقدّم
مثله بيان الشّرطية انه لو لم يكن في طبعه
ميل مستدير لما قبل الميل من خارج لانّه
لو تحرك

لو تحرّك من خارج لتحرك في مسافة في زمان
ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة
ذي ميل طبيعي يتحرّك بمثل تلك القوة في
عين تلك المسافة والّا لكان الشئ مع
العايق الطبيعي كهو لا معه هذا خلف وذلك
الزّمان الاقصر له نسبة لا محالة الى الزّمان
الاطول واذا فرضنا ميلا ضعيفا من الميل
البتّن الاوّل بحيث يكون نسبته الي الميل الاوّل
مثل نسبة الزّمان الاقصر الى الزّمان
الاطول فتحرّك بمثل تلك القوة في مثل
زمان القديم المثل مثل مسافته لانّ الحركة

تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية
التي في الجسم لانه لو انقص شيء من القوة
التي في الجسم ولا تزداد السرعة لم يكن
القوة الميلية مانعة من الحركة هذا
خلف فظهر ان القليل الميل والذي لا ميل
فيه ح يتساويان في السرعة وهو مح وهذا
المح انما لزم من فرض تحريك الجسم الذي لا ميل
له فيه او من فرض الميل الذي نسبة الي الميل
الاول كنسبة زمان عديم الميل الي ذي الميل
لكن فرض الميل علي النسبة المذكورة ممكن
فهذا المحال انما لزم من فرض تحرك الجسم الذي

لا ميل

لا ميل فيه اصلا فيكون محالا ونقول
ايضا ان الفلك ليس في طبعه مبدا ميل
مستقيم والا لكانت الطبيعة واحدة تقتضي
امرين متنافيين هذا خلف فصل
في ان الفلك لا تقبل الكون والفساد
والخرق والالتيام اما انه لا تقبل الكون
والفساد لانه محدد الجهات ولا شيء
من المحدد الجهات يقبل الكون والفساد
اما الصغري فقدمر تقريبها واما الكبري
فلان ما يقبل الكون والفساد فلصورته
الحادثة حيز طبيعي ولصورته الفساد

ايضا حيز اخر طبيعي لما بين ان شكل جسم
فله حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فانه
قابل الحركة المستقيمة لان الصورة
الكائنة اما ان يحصل في حيز طبيعي او في
حيز غريب وان حصلت في حيز غريب اقتضت
ميلا مستقيما الي حيزها الطبيعي وان حصلت
في حيز طبيعي فالصورة كانت حاصلة
في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما
والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
واما انه ليس قابلا للخرق والالتيام
فلان ذلك انما يحصل بالحركة

المستقيمة

المستقيمة والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
فلا يقبل الخرق والالتيام **فصل** في ان الفلك
متحرك علي الاستدارة دائما لان الحركة
الحافظة للزمان اما ان كانت مستقيمة
او مستديرة لا جائز ان يكون مستقيمة
لانها ان يذهب الي غير النهاية او يرجع
لا سبيل الي الاول والا لزم وجود بعد
غير متناه ولا سبيل الي الثاني لانها
لو رجعت لكانت ينتهي الي طرف فيكون
مقتضية للسكون لان بين كل حركتين
سكونا لان الميل الموصل الي ذلك

الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل
الايصال الوصول فلو لم يكن موجودا
حال الوصول استحال ان يفعل الوصول
فكلما كان الميل الموصل موجودا
لم يوجد فيه ميل يقتضي كونه غير موصل
لاستحالة وجود اجتماع الميلين المختلفين
في حالة فالحال الذي فيه ميل الوصول
غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول
وكل واحد من الميلين آني لان الاول
وكونه غير واصل آني لان حال الوصول
لو انقسم فحين ما يكون في احد طرفيه
لم يكن

لم يكن واصلا وكذا صيرورته غير واصل
واذا كان كل واحد منهما آنيا يجب ان يكون
بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم
والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان
مركبا من اجزاء لا يتجزى ويلزم منه تركب
المسافة من اجزاء لا يتجزى لانطباقها
على الحركة هف فعلم ان الحركة
الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون
مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة
والا لزم انقطاع الزمان فاذن يكون
الفلك متحركا على الاستدارة دائما

وهو المط هداية فاجاب بان الحبّة المومية الى
الفوق عند نزول الجبل ينتهي حركتها الى سكون
ايضا لانّ سكونها وحركة الجبل زمانية
وليس بينهما ممانعة **فصل** في ان الفلك
متحرك بالارادة لانّ حركته لو لم يكن
ارادية لكانت اما طبيعيّة او قسرية لا جائز
ان يكون طبيعية لانّ الحركة الطبيعية
هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة
وذلك في الحركة المستديرة اما انّه
لا يمكن ان يكون هربا فلان كلّ نقطة
يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة

فحركته



فحركته عنها توجّه اليها والهرب عن الشيء
بالطبع استحال ان يكون توجها اليه **فصل**
في انّ القوّة المحرّكة للفلك يجب ان يكون
مجرّدة عن المادّة لانّ القوّة المحرّكة للفلك
يقوى على افعال غير متناهية ولا شيء
من القوّة الجسمانيّة كذلك فالمحرك
للفلك ليست قوّة جسمانيّة وانّما قلنا
انّ القوّة الجسمانيّة لا يقوى على حركات
غير متناهية لانّ كلّ قوّة جسمانية
فهي قابلة للتجزي فانّ الجزء منها يقوى
على شيء والجملة يقوى على مجموع تلك

الاشياء والا لكان الجزء مساويا للكل
فى التأثير هف ومتى كان كذلك فالمجموع
لا يقوي علي غير المتناهي لان الجزء منها
اما ان يقوي علي جملة متناهية من مبداء
معين او علي جملة غير متناهية لا جائز ان
يكون يقوي علي جملة غير متناهية اذ لو
يقوي علي جملة غير متناهية والمجموع
يقوي علي ماهو ازيد فيلزم الزيادة علي غير
المتناهي لتسق النظام هف فنعلم ان الجزء
يقوي علي جملة متناهية والجزء الاخر مثله
فالمجموع لا يقوي علي غير المتناهي لان



انضمام المتناهي الي المتناهي لا يجب الا تناهي
فثبت اما كل ما يقوي عليه القوة الجسمانية
فهو متناه **فصل** في ان المحرك القريب
للفلك قوة جسمانية لان التحريكات
الاختيارية الجزئية اما ان يقع عن تصورية
كلي او جزئي لا سبيل الي الاول لان تصور
الكلي نسبة الي جميع الجزئيات علي التسوية
فلو وقعت نسبة الي بعض الجزئيات دون
البعض يلزم الترجيح بلا مرجح فمبداء الحركات
الجزئيات له تصورات جزئية وكل ما له
تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة

ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر
فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر
الاختلاف في الصورتين الحقيقة لاختلاف
المأخوذ منه بالصغر والكبر او لاختلافهما
في المدرك لا سبيل الى الثاني لان الصورة
المثلية المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون
مأخوذة من خارج فتعين القسم الثالث
فيكون الكبيرة منهما ترتسم في غير ما ارتسمت
فيه الصغيرة فينقسم في الوضع وما هذا
شانه فهو جسماني

## الفن الثالث

في العنصريات وهو مشتمل على فصول

فصل

**فصل** في البسائط العنصرية وهي الماء والنار
والارض والهواء وكل واحد منهما يخالف
الآخر في صورته الطبيعية والا لا يستقر
كل واحد منهما في حيز الآخر والتالي باطل
والمقدم مثله وكل واحد منهما قابل
للكون والفساد لان الماء ينقلب حجرا
وكذا الهواء ينقلب ماء كما ترى في قلل
الجبال فانه يغلظ الهواء ويتقاطر دفعة
والماء ينقلب هواء نارا بالتسخين كما في الكون
وفيما اذا اعمل الات مع تحريك شديد والنار
ايضا ينقلب هواء كما تشاهد في المصباح

ونقول ايضا الكيفيات زائدة على الصورة
الطبيعية لانها يستحيل في الكيفيات
مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصورة
الطبيعية فلو كانت الكيفيات
نفس الصورة لاستحال ذلك
والبسايط اذا اجتمعت في المركب
وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة
وكسر كل واحد منها سورة كيفية
الآخر فيحصل كيفية متوسطة بين
الكيفيات المتضادة متشابهة في اجزائه
وهي المزاج فصل في كائنات الجوهر

اما السحاب

اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما
فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف
البخار الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء
يستفيد البرد من الماء ثم الطبقة التى
ينقطع عنها تاثير شعاع الشمس تبقى باردة
فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف
فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك وتقاطر
فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر
وان كان البرد قويا فاما ان يصل
البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها
او لا يصل فان وصل ينزل ثلجا وان لم

يصل ينزل بردا واما اذا لم يصل الى الطبقة
الباردة فان كان كثيرا فقد ينعقد
سحابا ماطرا وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا
وان كان قليلا فاذا ضربه البرد
فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع
واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان
اذا احتبس فيما بين السحاب فما صعد
الى العلو يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل
الرعد بتمزيقه وتغلطه وان اشتعل بالحركة
كان برقا واما الرياح فقد تكون بسبب
ان السحاب واندفع الى السفل فصار
ريحا

ريحا وقد يكون لاندفاع يعرض فيصير
السحاب من جانب الى جهة اخرى
وقد يكون لانبساط الهواء بالتحلل
في جهة واندفاعه الى الجهة لغيره
وقد يكون بسبب برد الدخان المتصاعد
ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما محرقا
لاحتراقه او لمروره بالارض الحارة جدا
واما قوس قزح فهي انما يحدث من ارتسام
ضوء النير في اجزاء رشيه مستديرة و
اختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء
النير ولون الغمام واما الهالة فايضا

انما يتخيل من ارتسام ضوء النير في اجزاء
رشية مستديرة واما الشهب فسببها
ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان
لطيفا اشتعل فيه النار وانقلب الى
النارية والتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفي
واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم
ان البخار اذا احتبس في الارض يميل
الى جهة ويتردد بها فينقلب مياها
مختلطة باجزاء بخارية واذا كثر
بحيث لا يسعه الارض اوجب انشقاق
الارض وانفجر منها العيون واذا

غلظ

غلظ بحيث لا ينفذ في مجاري مستحصفة
اجتمع ولم يمكنه الخروج فتزلزل
الارض فصل في المعادن الابخرة
والادخنة المحتبسة في الارض اذا لم
يكن كثيرة واختلطت على ضروب
من الاختلاطات المختلفة في الكم
والكيف فيكون منها الاجسام
الارضية فان غلب البخار تولد الشب
والبلور والزيبق والرصاص وغيرها
من الجواهر المشفة وان غلب الدخان
تولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر

ثم من اختلاط بعض هذه مع بعض يتولد
الاجساد الارضية مثل الذهب والفضة
**فصل** في النبات وله قوة عديمة
الشعور يصدر عنها حركات وافعال
مختلفة بالات مختلفة ويسمى نفسا
نباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي
من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فقط
ولها قوة غاذية وهي التي تحيل جسما
آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه
فتلصق به ما يتحلل عنه ولها قوة نامية
وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه



زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا
الى ان يبلغ كمال النشوء على تناسب
طبيعي ولها قوة مولدة وهي التي تاخذ
من الجسم الذي هي فيه جزء وتجعله
مادة ومبداء لمثله والغاذية تجذب
الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع
ثقله فلها قوة جاذبة وماسكة
وهاضمة ودافعة للثقل والنامية
تقف عن الفعل اولا وتبقى الغاذية
وتفعل الى ان تعجز **فصل** في الحيوان
مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال

اول الجسم طبيعي الى من جهة ما يدرك
الجزئيات ويتحرك بالارادة فلها
قوة مدركة ومحركة اما المدركة
فهي اما في الظاهر او في الباطن اما
التي في الظاهر فهي البصر والسمع والشم
والذوق واللمس واما التي في الباطن
فهي الحس المشترك والخيال والوهم
والحافظة والمتصرفة اما الحس
المشترك فهي قوة مرتبة في التجويف
الاول من الدماغ تقبل جميع الصور
المنطبعة في الحواس الظاهرة وهي غير البصر

لانا

لانا نشاهد القطرة النازلة خطا
مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة
خطا مستديرة وليس ارتسامها
في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا
المقابل وهو القطرة والنقطة فاذا
ارتسامها انما يكون في قوة اخرى
غير البصر واما الخيال فهو قوة تحفظ
جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد
الغيبوبة وهي خزنة الحس المشترك
واما الوهم فهو قوة مرتبة في التجويف

الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات كالقوة
الحاكمة في الشاة بان الذيب مهروب
عنه والولد معطوف عليه واما الحافظة
فهي قوة مرتبة في التجويف الاخير
من الدماغ تحفظ ما يدركه القوة
الوهمية من المعاني الغير المحسوسة
الموجودة في المحسوسات وهي خزانة
القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة
مرتبة في البطن الاوسط من الدماغ

من شانها

من شانها ان تركب بعضها في
الخيال مع بعض وتفصيل بعضها عن بعض
واما القوة المحركة فينقسم الي باعثة
وفاعلة اما الباعثة فهي التي اذا ارتسمت
في الخيال صورة مطلوبة او مهروبة
عنها حملت الفاعلة على التحريك وهي ان
حملت علي تحريك يجلب به الشيء المتخيل
ملايما او نافعا طلبا للذة يسمى قوة شهوانية
وان حملت علي تحريك يدفع به الشيء
المتخيل ضارا او مفسدا طلبا للغلبة
يسمى قوة غضبية واما الفاعلة وهي

التي تشنج العضلات للتحريك **فصل**

في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة
وهي كمال اول لجسم طبيعي الى من
جهة ما يدرك الامور الكلية
ويفعل الافعال الفكرية فلها قوة
عاقلة يدرك بها التصورات والتصديقات
وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية على مقتضى اراء
تخصها وللقوة العاقلة مراتب المرتبة
الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات
بل هي مستعدة لها وهي العقل الهيولاني

والمرتبة

والمرتبة الثانية ان يحصل لها
المعقولات البديهية وينتقل من البديهيات
الى النظريات وهي العقل بالملكة والمرتبة
الثالثة ان يحصل لها المعقولات
لكن لا يطالعها بل صارت مخزونة
عندها وهي العقل بالفعل والمرتبة
الرابعة ان يطالع المعقولات المكتسبة
هي العقل المطلق وهذا يسمى عقلا
مستفادا ثم العقل بالملكة
ان كان في الغاية يسمى قوة قدسية
واعلم ان القوة العاقلة مجردة

عن المادة لانها لو كانت ذات وضع
فاما ان لا ينقسم او ينقسم لا سبيل
الي الاول لان كل ماله وضع فهو
منقسم على مر في نفي الجزء ولا سبيل
الي الثاني لان معقولاتها ان كانت
بسيطة يلزم انقسامها لان الحال
في احد جزئيها غير الحال في الجزء الاخير
وان كانت مركبة وكل فهو
انما يتركب عن البسايط فيلزم انقسام
تلك البسايط هف ونقول ايضا
تعقل النفس ليس بالآلة الجسمانية
والا

والا لعرض لها كلال بضعف اليدين وليس
كذلك لان البدن بعد الاربعين ياخذ
في النقصان مع ان القوة هناك ياخذ
في الكمال ونقول ايضا ان النفوس
حادثة لانها لو كانت موجودة
قبل البدن فالاختلاف بينهما اما ان
يكون بالماهية وبلوازمها او بعوارضها
المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها
لانها مشتركة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض
المفارقة لان العوارض انما يلحق الشئ

بسبب القوابل لانّ المهية لا يستحقّ العوارض
لذاتها والا لكان كل عارض لازما والقابل
للنفس انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان
موجودة لم يكن النّفوس موجودة فيكون
حادثة ضرورة **القول في الالهيات**
وهو مرتب على ثلثة فنون الفن الاوّل
في تقاسيم الوجود وهو على فصول **فصل**
في الكلي والجزئي امّا الكلي فليس
واحدا بالعدد والّا لكان الشيء الواحد
بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة مثل
كونه اسود وابيض هف بل هو معنى



معقول في النفس مطابق لكل واحد
من جزئياته في الخارج على معنى انّ ما في النفس
لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية
لكان ذلك الشخص بعينه ذلك
من غير تفاوت اصلا واما الجزئي فانّما
فتعيّن بمشخصاته الزّائدة على الطبيعة
الكليّة لانّ كل كلي فان نفس
صورة غير مانع من الشّركة والتّشخص من حيث
هو هو مانع من الشركة فالتّشخص زائد
على الطبيعة الكليّة **فصل** في الواحد والكثير
امّا الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة

التي يقال له انه واحد وهو قد يكون بالجنس
كالانسان والفرس وقد يكون بالنوع كزيد
وغيره وقد يكون بالمحمول كالقطن والثلج
وقد يكون بالموضوع كالكاتب والضاحك
وقد يكون بالعدد كزيد وقد يكون بالاتصال
وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء
متشابهة كالماء وقد يكون بالتركيب
وهو الذي يكون فيه كثرة بالفعل
كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذي
لا ينقسم اصلا واما الكثير فهو
الذي يقابل الواحد **هداية** الاثنان

قد



قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان
في شيء واحد من جهة واحدة واقسامه
اربعة احدها الضدان وهما موجودان
غير المتضايفين كالسواد والبياض
**وثانيها** المتضايفان وهما موجودان
يعقل كل واحد منهما بالنسبة
الى الآخر كالابوة والبنوة **وثالثها**
المتقابلان بالعدم والملكة وهما
امران يكون احدهما وجوديا والآخر
عدميا لكن يعتبر فيهما موضوع
قابل كذلك الموجود كالبصر والعمى

والجهل والعلم ورابعها المتقابلان بالسلب
والايجاب والفرسية واللافرسية وذلك
في الضمير والوجود فصل في المتقدم والمتاخر
المتقدم على خمسة اقسام الاول المتقدم
بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع
وهو الذي لا يمكن ان يوجد المتاخر
الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد
وليس المتاخر بموجود كتقدم الواحد
على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف
كتقدم بكر علي عمر رضي الله عنهما والرابع
المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب
من مبداء



من مبداء محدود كترتيب الصفوف
في المسجد منسوبة الي المحراب الخامس
المتقدم بالعلية كتقدم وجود حركة
اليد على حركة القلم وان كانا معا
في الزمان والمتاخر فيقال على ما يقابل
المتقدم فصل في القدم والحادث القديم
بالذات هو الذي لا يكون وجوده
من غيره والقديم بالزمان هو الذي
لا اول لزمانه والمحدث بالذات هو الذي
يكون وجوده من غيره والمحدث بالزمان
هو الذي لزمانه ابتداء وقد يكون

وقت لم يكن هو موجودا فيه ثم انقضى ذلك
الوقت وجاءت وقت هو موجود وكل
حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة
لان امكان وجوده سابق على وجوده
والا لما كان قبله ممكنا ثم صار ممكنا
فيلزم انقلاب الشئ من الامكان الذاتي
هف وذلك الامكان امر وجودي
اذ لا فرق بين قولنا امكانه منفي وقولنا
لا امكان له هف والامكان اما ان يكون
قائما بنفسه او لا يكون لا جائز ان يكون
قائما بنفسه لان امكان الوجود

انما

انما هو بالاضافة الى ما هو امكان
الوجود له فلا يكون قائما بنفسه
فيكون قائما بمحل وهو المادة **فصل**
في القوة والعقل القوة هو الشئ الذي
هو مبداء التغير في شئ آخر من حيث
هو آخر وكل ما يصدر عن الاجسام
العادة المستمرة المحسوسة من الآثار
والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة
وسكون عن قوة موجودة له لان ذلك
اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية
موجودة له والاول بط والا لاشترك

الاجسام فيه والثاني بط ايضا والا
لما كان مستمرا لان الامور الاتفاقية
لا يكون دائمة ولا اكثرية فاذا هو
عن قوة موجودة له وهو المط فصل
في العلة والمعلول العلة يقال
لكل ماله موجود في نفسه ثم يحصل
من وجوده وجود غيره وهي اربعة اقسام
مادية صورية وفاعلية وغائية اما المادية
فهي التي يكون جزاء من المعلول لكن لا يجب
بها ان يكون موجودا بالفعل كالطين
للكفر واما العلة الصورية فهي التي

يكون

يكون جزاء من المعلول لكن يجب بها
ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة
التي للكوز واما الفاعلية فهي التي
يكون منها وجود المعلول كالفاعل
للكوز اما الغائية فهي التي يكون
لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب
من الكوز ثم العلة الفاعلية
متى كانت بسيطة استحال
ان يصدر عنها اكثر من الواحد
لان ما يصدر عنه هذا غير اثران فهو
مركب لان كون الشيء بحيث يصدر

ذلك ومجموع هذين المفهومين او احدهما
ان كان داخلاً في ذات المصدر لزم
التركيب وان كان خارجين كان
وكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا
لذلك فينتهي لا محالة الى مايوجب
كثرة في الذات ونقول ايضا
ان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة اعني عند تحقق جملة الامور
المعتبرة في تحققه لانه لولم يكن واجب
الوجود ح فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو
مح والا لما وجد او ممكن الوجود فيحتاج
الي



الى مرجح لخروج من القوة الى الفعل فلا يكون
جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة وقد
فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول
يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون
واجبا بغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا
مهيته من حيث هي هي لا يجب لها الوجود
ولا العدم كون الشئ موجودا لا ينافي
تاثير العلة فيه لان الشئ اذا كان
معدوما يوجد فاما ان يوصف العلة بكونها
مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود
او في الحالتين جميعا لا جائز ان يفيد وجوده

حالة العدم او في الحالتين جميعا
والّا يلزم اجتماع الوجود والعدم هف
فاذا يفيد وجود فى حالة الوجود فيكون
الشئ موجودا لا ينافى كونه معلولا
فصل في الجواهر والعرض كلّ موجود
فامّا ان يكون مختصّا بشئ ساريا فيه
اولا يكون فاذا كان الواقع هو القسم
الاوّل يسمّى السّاري حالا والمسري محلا
ولا بدّ ان يكون لاحدهما حاجة الي
صاحبه والّا امتنع ذلك الحلول
فلايخ امّا ان يكون المحل محتاجا الى الحال

فيسمّى

فيسمّى المحل هيولي والحال صورة او بالعكس
فيسمّى المحل موضوعا والحال فيه عرضا
واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو
المهية الّتى اذا وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع وح يخرج منه
واجب الوجود اذ ليس له وراء الوجود
مهية امّا العرض فهو الموجود في موضوع
ثمّ الجوهر ان كان محلا فهو الهيولي
وان كان حالا فهو الصّورة وان
لم يكن حالا ولا محلا فان كان
مركّبا منهما فهو الجسم وان لم يكن

كذلك فان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير
والتصرف فهو النفس والا فهو العقل
والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام اذ لو
كان جنسا لكان ما يدخل تحته
مركبا من جنس وفصل وليس كذلك
لان النفس ليست مركبة لانها تعقل
المهية البسيطة الحالة فيها هف
واما اقسام العرض فتسعة الكم
والكيف والاين ومتى والاضافة
والملك والوضع والعقل والانفعال
اما الكم فهو الذى يقبل المساواة

واللامساواة

واللامساواة لذاته وينقسم الي منفصل
كالعدد والي متصل قار الذات كالخط
والسطح والثخن والي متصل غير قار الذات
وهو الزمان واما الكيف فهو هيئة
في شئ لا يقتضي قسمة ولا نسبة وينقسم
الي كيفيات محسوسة راسخة كحلاوة
العسل وملوحة ماء البحر وغير راسخة
كحمرة الخجل وصفرة الوجل والى كيفيات نفسانية
حالات كالكتابة في ابتداء الخلقة وما
كات كالكتابة بعد الرسوخ والعلم
وغير ذلك والي كيفيات استعدادية

نحو الدفع كالصلابة او نحو الانفعال
كاللين والى كيفيات مختصة بالكميات
كالمثلثية والمربعية والزوجية والفردية
للعدد واما الاين فهو حالة يحصل للشيء
بسبب حصوله في المكان واما متى فهو
حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان
واما الاضافة فهو حالة نسبية متكررة
كالابوة والبنوة واما الملك فهي حالة
تحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله ككون الانسان متقمصا ومتعمما
واما الوضع فهي هيئة حاصلة للشيء
بسبب

بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض .
وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية
كالقيام والقعود واما الفعل فهو
حالة يحصل للشيء بسبب تأثيره عن غيره
كالمسخن ما دام يسخن **الفن الثاني**
في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل
على فصول **فصل** في اثبات الواجب لذاته
وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون
قابلا للعدم وبرهانه ان نقول ان لم
يكن في الوجود موجود واجب لذاته يلزم
منه المحال لان الموجودات باسرها ح

جملة مركبة من احاد كل واحد منهما
ممكن لذاته محتاج الى علة خارجة والعلم
به بديهي والخارج عن مجموع الممكنات
واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود
على تقدير عدمه وهو مح **فصل** فى ان وجود
واجب الوجود عين حقيقته لان وجوده
لو كان زائدا علي حقيقته عارضا لها
لكان الوجود من حيث هو هو مفتقرا
الي الغير فيكون ممكنا لذاته فلابد له
من مؤثر وذلك المؤثر ان كان تلك
الحقيقة يلزم ان يكون موجودة قبل

الوجود

الوجود لان العلة الموجدة للشئ يجب
تقدمها علي المعلول بالوجود فيكون الشئ
موجودا قبل نفسه هذا خلف وان كان
غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب
لذاته محتاجا الي الغير وهذا مح **فصل**
فى توحد واجب الوجود لو فرضنا موجودين
واجبي الوجود لكان مشتركين في
وجود الموجود متمايزين بامر من الامور
ومابه الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة
او لا يكون لا سبيل الي الاول لا امتياز
لو كان بتمام الحقيقة لكان

وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل
واحد منهما وهو منهما مح لما بينا ان وجوب
الوجود نفس حقيقة واجب الوجود ولا
سبيل الي الثاني لان كل واحد منهما
يكون مركبا مما به الاشتراك وتمابه
الامتياز وكل مركب محتاج الي غيره فيكون
ممكنا لذاته هف فصل في ان الواجب
لذاته واجب من جميع جهاته ليس له
حالة منتظرة لان ذاته كافية فيما له
من الصفات فيكون واجبا من جميع جهاته
فانما قلنا اذ ذاته كافية فيما له





من الصفات لانها لو لم يكن كافية لكان
شيء من صفاته عن غيره فيكون
حضور ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة
وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك
لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي
بلا شرط يجب لها الوجود لانها اما ان
يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها
فان كان مع وجود تلك الصفة لم
يكن وجودها من غيره وان كان مع
عدمها لم عدمها من غيبته واذا لم يجب
وجودها بلا شرط لم يكن الواجب لذاته

واجبا لذاته هف **فصل** في ان الواجب
لذاته لا يشاركه الممكنات في وجوده
لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده
فالوجود من حيث هو وجود اما ان يجب
له التجرد او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما
فان وجب له التجرد يلزم ان يكون وجود الممكنات
مجردا غير عارض للمهيات وهو مح لانا نعقل
المسبع مع الشك في وجوده الخارجي فلو
كان وجوده نفس حقيقته لكان
الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة
واحدة وهو مح وان وجب له اللاتجرد لما كان



وجود الباري تعالى مجردا هف وان لم
يكن له شيء منهما لكان كل واحد
منهما فيكون بعلة فيلزم افتقار واجب
الوجود في تجرده الي الغير فلا يكون ذاته
كافية فيما له من الصفات هف
**فصل** في ان الواجب عالم بذاته لانه
مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم
بذاته لان ذاته حاصلة له فيكون عالما
لان العلم هو حصول حقيقة الشيء مجردة
عن المادة ولواحقها فالباري تعالى عالم
بذاته هداية تعقل الشيء لذاته لا يقتضي

التغاير بين العاقل والمعقول لان العلم
هو حصول حقيقة الشئ مجرده وهذه
المعنى اعم من حصول حقيقة الشئ المغاير
ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم
لان كل واحد من الناس يعقل ذاته
لذاته والا لكان له نفسان احدهما
عاقل والآخر معقول **فصل** في ان الواجب
لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة
ولواحقها وكل مجرد عن المادة يجب
ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى مر
ذكرها واما الكبرى فلان كل مجرد
بالامكان

بالامكان العالم يمكن ان يعقل وهذا بديهي
لاخفاء فيه وكل ما يمكن فيه ان يعقل
وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من الممكنات
لا محالة ويمكن ان يقارنه صور سائر المعقولات
في النفس فان الادراك والتعقل هو حضور صورة
المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل
ما يمكن ان يقارنه صورة المعقولات في العقل
يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته لان صحة
المقارنة المطلقة لم تتوقف على المقارنة في العقل
فان صحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة
المطلقة المتقدمة على المقارنة في العقل فصحة

المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة في العقل
فلا يتوقف عليها ولا يلزم الدور ولا يتصور مقارنة
المعقولات في الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان يحصل
عاهي فيه حصول الحال في المحل ومقارنة المعقولات
في الخارج للمجرد القائم بحلولها فيه هي التعقل فثبت
كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما بسائر المعقولات
وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده
له والا لكان في الخارج له حالة منتظرة هف
فان قيل لو كان الباري تعالى عالما بالكليات لكان محلا
لتلك الصور وقابلا لها وهو مح لان القابل هو الذي
يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول

غير الثاني

غير الثاني فيلزم التركيب قلنا لم لا يجوز ان
يكون الشيء الواحد مستعد للشيء التصوري
ومفيدا وهذا لان معنى كونه مستعد للشيء
ان لا يمتنع لذاته ان يتصور ومعنى كونه فاعلا
انه مقدم بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم
بانهما متنافيان ومن اعتقد ان علم الباري تعالى
عز اسمه بالاشياء نفس ذاته اعتقد نفي العلم
بالحقيقة فصل في ان الواجب لذاته عالم
بالجزئيات على وجه كلي لانه يعلم اسبابها
فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة
وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان

عالما بها لكن لا يدركها مع تغيرها والا لكان
يدرك تارة منها انها موجودة غير معدومة
وتارة يدرك منها انها معدومة غير موجودة
فيكون لكل واحد منهما صورة عقلية على
حدة واحدة من الصورتين لا تبقى مع الثانية
فيكون واجب الوجود متغير الذات هذا مح
بل يدرك كما نعلم الكسوف الجزئي بعينه فانك
تقول فيه بانه كسوف يكون بعد حركة
كوكب كذا من كذا شماليا نصفيا كذا وهكذا
الي جميع العوارض لكنك ما علمته جزئيا لان ما علمته
لا يمنع الحمل علي كثيرين وهذا العلم غير كاف

لوجود

لوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت
ما لم ينضم اليه المشاهدة واما لم يكن
الحاصل في حق الله تعالى سوي ما ذكرنا
لم يعلم الجزئيات الا علي وجه كلي فصل
في ان واجب الوجود مريد الاشيا وجوادا
ما ارادته فلان كل شيء هو معلوم عند المبداء
كونه وجهة كونه وهو غير مناف لماهيته
فايض عن ذات المبداء وكماله فذلك الشئ
مرضي له وهذا هو الارادة واما جواده
فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل
لقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام

الحيز في الوجود فيوجد الاشياء على ينبغي لا لغرض
وشوق والاول لما بينا ان واجب الوجود
ليس له كمال منتظر فالقسم الثاني حق وهو الجواد
الفن الثالث في الملائكة وهم العقول
المجردة وهو مشتمل على فصول فصل في اثبات
العقل وبرهانه ان الصادر عن المبدا الاول
انما هو الواحد لانه بسيط والبسيط لا يصدر
عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون
هيولي او صورة او عرضا او نفسا او عقلا
لا جائز ان يكون هيولي لانها لا تتقوم
بالفعل بدون الصورة ولا جائز ان يكون

صورة

صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولي
ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده
قبل وجود الجواهر ولا جائز ان يكون نفسا
والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو
مح اذ النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام
فتعين ان يكون عقلا وهو المط فصل
في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر
في الافلاك اما ان كان عقلا
واحدا او فلكا واحدا او عقولا متكثرة
لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحاله
صدور جميع الافلاك من عقل واحد

لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
ولا سبيل الي الثاني لان الفلك لو كان
علة لفلك الآخر فاما ان يكون الحاوي
علة لوجود المحوي او على العكس لا سبيل
الي الثاني لانه اخس واصغر واخس الاصغر
استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم
ولا جائز ان يكون الحاوي علة لوجود
المحوي لانه لو كان كذلك لكان
الممكنات وجوب وجود المحوي متاخرا
عن وجود الحاوي لان وجوب وجود
المعلول متاخر عن وجود العلة واذا كان
كذلك

كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي
لا يكون ممتنعا لذاته والا لكان
وجوده معه لا متاخرا عنه وقد فرضناه
ومتاخرا عنه هف واذا كان عدم
المحوي مع وجود الحاوي ممكنا لكان
الخلا ممكنا لذاته هف فظهر ان المؤثر
في الافلاك متكثرة هداية الحاوي
مع سبب المحوي وهو العقل الثاني
مع ان السبب متقدم على المحوي
والحاوي ليس بمتقدم لان السبب
متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية

لا يجب ان يكون متقدما هذا الحاوي والمحوي
كل واحد منهما ممكن لذاته وذلك لا يقتضي
الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك
وانما يلزم من وجود الحاوي وعدم المحوي
وذلك غير ممكن **فصل** في ازلية العقول
وابديتها اما كونه ازلية فلوجود احدها
ان واجب الوجود يجمع لجميع ما لا بد منه في تاثيره
في معلوله والا لكان له حالة منتظرة
هف والعقول ايضا مستلزمة الجملة
ما لا بد منها في تاثير بعضها في بعض لان
كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل
والا

والا لكان شئ منها حادثا وكل حادث
مسبوق بمادة فيكون هي مادية هف ويلزم
من هذا ازليتها لان المعلول يجب
وجوده عند وجود علته التامة لما مر واما
كونها ابدية فلانه لو انعدم شئ
منها لانعدام امر من الامور المعتبرة في
وجودها فيكون الباري او شئ من العقول
قابلا للتغير والحوادث هف **فصل**
في كيفية توسط العقول بين الباري
وبين العالم الجسماني قد ثبت ان واجب
الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل

المحض والافلاك معلومات العقول
لكن الافلاك فيها كثرة فيكون
من في مباديها كثرة لما بينا ان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد والعقل
الذي يصدر عنه الفلك الاعظم
فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره
عن واجب الوجود بل باعتبار ان له ماهية
ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود
لوجود علتها فيلزمه وجوب الوجود بالغير
وامكان الوجود لذاته فيكون باحد
هذين الاعتبارين مبداء للعقل الثاني

باعتبار



باعتبار الآخر مبداء للفلك والمعلول
الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة
للجهة التي هي اشرف جهات العقل فيكون
بما هو موجود ممكن الوجود لذاته
مبداء للفلك الاول وبهذا الطريق
تصدر عن كل عقل وفلك الى ان
ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه
عاشر وهو مبداء للعناصر ومدبر لما
تحت كرة القمر وهو العقل الفعال
فيصدر عنه الهيولي العنصرية والصورة
المختلفة بشرط استعداد الهيولي العنصرية

وليس استعداد الهيولى لقبول الصورة
من جهة العقل المفارق والّا لما تغيّر
بل استعدادها بسبب الحركات
السماويّة وكلّ حادث مسبوق
بشرط حادث لانّ الحركة المحدثة
امّا ان توجد دائما او بعد حدوث حادث
آخر لا سبيل الى الاوّل والّا لزم الحادثات
وهذه الحوادث امّا ان توجد على الاجتماع
او على التعاقب لا سبيل الى الاوّل
والّا لزم امور لها ترتيب في الوجود
بلا نهاية وهو مح فقبل كلّ حركة
حركة



حركة وقبل كلّ حادث حادث
لا الى اوّل فان قيل لم قلتم انّه يستحيل
ترتيب امور غير متناهية قلنا
لانا اذا اخذناها جملتين احديهما
من مبداء معيّن الى غير النهاية
والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة
واطبقنا الثانية على الاولى بان تقابل
الجزء الاوّل من الجملة الثانية بالجزء
الاوّل من الاولى والثاني بالثاني
فامّا ان يتطابقا الى غير النهاية او ينقطع
الثانية لا سبيل الى الاوّل والّا لكان

الزايد مثل الناقص هف فيلزم الانقطاع
فيكون الجملة الثانية متناهية
والاولي زائدة عليها بعدد متناه والزايد
على المتناهي بعد متناه يجب ان يكون
متناهية **خاتمة** في احوال الآخرة
هداية النفس بعد خراب البدن اما ان
تفسد او يتعلق ببدن اخر على سبيل
التناسخ او يبقى موجودة لا سبيل الي
الاول اذ النفس لا يقبل الفساد
والا لكان فيها شئ يقبل الفساد
وشئ يفسد بالفعل لان الفاسد

بالفعل

بالفعل غير القابل له فيكون مركبة
هف ولا سبيل الي الثاني لان النفوس
حادثة على ما مر فيكون التناسخ
محالا لان البدن الصالح للنفس كاف
كاف في فيضان النفس عن مبداءها
وكل بدن يصلح ان يتعلق بها
نفس فلو تعلق به نفس اخري على
سبيل التناسخ لتعلق بالبدن الواحد
نفسان مدبران له ومح اذ لا يشعر
كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة
فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت

هدايه اللذة ادرك الملايم من حيث
هو ملايم كالحلو عند الذوق والنور
عند البصر والملايم للنفس الناطقة
انما هو ادرك المعقولات بان
يتصور قدر ما يمكن ان ينال من الحق
الاول وانه واجب الوجود لذاته في
جميع جهاته بريء عن النقايص منبع
لفيضان الخير علي الوجه الاصوب لا يبخل
ثم ادرك ما يترتب بعده من العقول
المجردة والنفوس الفلكية والاجرام
السماوية والكائنا العنصرية حتي

يصير

يصير بحيث يرتسم فيها جميع الموجودات
علي الترتيب الذي هو وهذا الادراك
حاصل بها بعد الموت فيكون اللذة
وانما حاصلة وانما قلنا ان هذا
الادراك حاصل بعد الموت لان
النفس لا يحتاج في بقا تعقلاتها
الي الاله الجسدانية فيكون تعقلاتها
حاصلة بعد الموت فيكون اللذة
حاصلة وعدم حصولها حاصلة تعلق
النفس بالبدن انما كان لقيام
المانع وهو التعلقات البدنية والعلايق

الجسمانية هداية الالم ادراك المنافي
من حيث هو مناف والمناف للنفس الناطقة
انما هو الهية المضادة للكمال في النفس
اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيات
المضادة للكمال فادرك المنافي
من حيث هو مناف فيعرض فيها الالم
هداية النفس الكاملة بالاعتقادات
البرهانية اذا حصل لها التنزيه
عن العلايق الجسمانية اتصلت بالعالم
القدسي في جلال رب العالمين
في مقعد صدق عند مليك مقتدر





فان لم يحصل لها التنزيه عن العلايق
الجسمانية بل بقي فيها الهيات المادية
تصير بسبب تلك الهيات محجوبة
عن الاتصال بالسعادة فيتاذى بها
اذا عظيما لكن ليس هذا الامر لازما
بل الامر عارض غير ملازم فيزول مع
ترك الافعال التي كانت تبقي تلك
الهية بتكثرها هداية النفوس اذا ظهر لها
ان من شانها ادراك الحقايق بكسب المجهول
من المعلوم لزمها من هذا الكسب شوق
الكمال فارقت وليس معها

الى الكمال يعرض لها الالم العظيم
وهو الم النار الروحانية الموقدة التي
تطلع على الافئدة هداية النفوس
الناطقة التي لم تكسب العلم والشرف
اذا فارقت البدن وكانت خالية
عن الهيات البدنية الردية حصل
لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم
العظيم فكانت البداهية ادنى الى الخلاص
من فطانة تبراء واما اذا لم يكن خالية
عن الهيئات البدنية نتتالم بفقدان البدن
وتبقى في كدر الهيولى مقيدة بسلاسل

العلايق



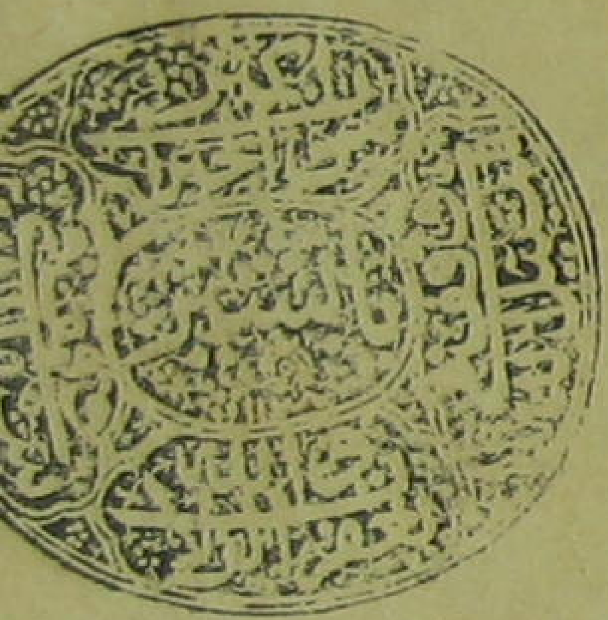
العلايق فيكون في غصته وعذاب
ومن اراد الاستقصاء في الحكمة
والوقوف على مذهب الحكماء
فليرجع الى كتابنا زبدة
الاسرار والله ولي التوفيق
وبيده ازمة التحقيق
والله اعلم
بالصواب
سنة
١١٣٢

٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد جعل الله تعالى مخاطبا تنبيها على القرب
ولان اللايق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود اولا
حاضرا ومشاهدا ثم يحمده واستبان منه وجه
تقديم قوله لك على الحمد وان كان المقام لكونه
مقام الحمد يقتضي تقديمه ويصح ان يكون التقديم
للتعظيم والشرف وان يكون لتاكيد الاختصاص
المستفاد من كلمة اللام اذ تقديم الخبر ايضا
يفيد الاختصاص والمنة من من عليه وما يقال
من ان المنة منهية لقوله تعالى ولا تبطلوا
صدقاتكم بالمن مدفوع بان المنهى عنه هو منة
المنعم





المنعم لامتنان المنعم عليه وايضا الخطاب
مخصوص بغير الله تعالى ويدل عليه قوله يمنون
عليك ان اسلموا قل لا تمنوا على اسلامكم
بل الله يمن عليكم ان هديكم للايمان وعلى نبيك
الصلوة والتحية سلك ههنا في التقديم على
الطريقة السابقة تعظيما لشانه وافادة
للاختصاص مع بعض النكات السابقة هناك
ولو ارد فالصلوة على النبي عليه السلام بالصلوة
على آله عليهم التحية والسلام كما هو داب
سائر المصنفين لكان اولى اذا قلت بكلام تام مبني
ان كنت ناقلا باي وجه كان فيطلب منك

الصحة الى صحة النقل ان لم يكن معلومة للطالب
لانها لو كانت فطلبها لا يليق بحال المناظر من حيث
هو مناظر لان غرضه اظهار الصواب او مدعيا هو من
نصب نفسه لاثبات الحكم اما بالدليل او التنبيه
فالدليل اي فيطلب منك الدليل على تلك الدعوى
وذلك اذا كان المط نظريا غير معلوم اذ لو كان
بديهيا او نظريا معلوما فلا يطلب الدليل اذ الدليل
هو المركب من قضيتين للتأدي الى مجهول نظري
ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضا ما مرّ آنفا وهذا
التعريف اولى من التعريف المشهور وهو الذي
ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ولا يمنع النقل

والمدعي

والمدعى الا مجازا اذ المنع في عرفهم طلب الدليل
على مقدمة منه اي على مقدمة الدليل والدليل الذي
كانت المقدمة جزء منه ليس هو الدليل
الذي يطلب على تلك المقدمة وهو ظ وان كان
ظاهر العبارة يوهم ذلك والمراد بالمقدمة
ههنا على ما قيل هي ما يتوقف عليه صحة الدليل
سواء كان جزء منه او لا اذا عرفت حقيقة
المنع فاعلم انه ان لم يذكر في النقل دليل فظاهر
انه لا يتوجه عليه المنع وان ذكر فيه فهو انما
هو على طريق الحكاية فلا يتعلق به المواخذة
لانه محكى منقول عن الغير والناقل من حيث

هو ناقل ليس بملتزم صحته بل هذا ليس بدليل
بالنسبة اليه من تلك الحيثية حتى يمنع منعا
جاريا على مقتضى عرفهم والناقل ان التزم صحة هذا
الدليل المنقول واقام دليلا برأسه على ما نقله
صار مستدلا فيتوجه عليه ما يتوجه عليه هذا
هو الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل
واما في تطبيقه على انه لا يمنع المدعى فهو ان المدعي
من حيث هو مدعي ليس بمقدمة الدليل اصلا
فلا يتوجه عليه المنع بالمنع الحقيقي وانما قيدنا
المدعى بقيد من حيث هو مدعي اذ هو قد يكون
جزء من دليل مدعي آخر فيتوجه عليه المنع لكنه



ليس بمدعي بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل
واعلم ان ما ذكره المص انما يدل على ما ادعاه ان كان
المنع حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي
منحصرا فيه وايضا لا يدل على ان معناه المجازي
ماهو والظا من العبارة انه معنى واحد مشترك
بين منع النقل ومنع المدعى ولا شئ ههنا
يصلح لذلك سوى الطلب فمنع النقل يكون
بمعنى طلب تصحيحه او صحته ومنع المدعى يكون بمعنى
طلب الدليل والطلب مشترك بينهما وينبغي ان
يعلم ان المنع له معنيان احدهما اعم متناول
للنقض والمناقضة والمعارضة جميعا والثاني

اخص ويقال له مناقضة ونقض تفصيلي ولا
يتوجه بشيء من هذه الثلثة على النقل والمدعي
فان حمل المنع في عبارة المص على المعنى الاول حتى
يكون كلها حقيقة منتفيا فالدليل الذي ذكره
لا يقيد ذلك اذ هو مختص بالمناقضة وان
حمل على المعنى الثاني فالتخصيص ليس بجيد واذا
عرفت ان المدعي لا يمنع فاعلم انه اذا اشتغلت
به اي بالدليل فحينئذ منع ذلك الدليل منعا
مجردا اي عاريا عن السند او منعا مع السند ويقال
له المستند ايضا وهو ما يذكر لتقوية المنع •
نوعم المنع وان لم يكن مقيدا في الواقع على ما قيل .

اعلم



اعلم ان المنع على ما ذكره منع بعض مقدمات الدليل
او كلها على سبيل التعيين لا منع الدليل لان
منع الدليل اما ان يقارن بشاهد يدل
على الممنوعية او لا فان كان الاول فهو نقض
اجمالي لا مناقضة وان كان الثاني فهو مكابرة
غير مسموعة اصلا فعلى ما ذكروه يجب صرف
عبارة المص عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة
الدليل ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع
طلب الدليل على مقدمة ولعل الباعث ههنا
لذلك التنبيه على انه ينبغي ان يتوقف
السائل حتى يقرر المعلل بجموع مقدمات دليله

ثم شرع فيتعرض بما يتعرض له و يمكن المناقشة
فيما ذكروه بانكم كيف تجوزون منع
مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد
يدل علي الممنوعة ولا تعدونه مكابرة
ولا تجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل
علي الممنوعية بل تعدونه مكابرة ولا بد
من الفرق بينهما تامل حتى يظهر لك الفرق
وههنا كلام يستدعي المقام ايراده وهو
ان الناظر في مقدمة الدليل ربما يجد
نفسه مترددة في بعض منها او في كل واحدة
منها علي التعين وربما يجد حاكمة بفساد
بعض

بعض منها او كل واحدة منها كذلك
وربما يجد نفسه حاكمة بفساد مجموعها
من حيث هو مجموع وغير حاكمة بفساد
واحدة منها علي التعين وعلي الاول
يكون الناظر مانعا وطالبا الدليل علي
مقدمة الدليل كلا وبعضا وعلي الثاني
يصح عليهما ان يكون طالبا الدليل عليها
كذلك فحينئذ يكون مانعا وايضا
يصح ان يبين بالدليل او التنبيه فساد
الكل اذ الحكم بفساد الجزء يستلزم الحكم
بفساد الكل فحينئذ يكون الناقض ناقضا

نقضا اجماليا وهو ظ فحينئذ يحمل كلام
الخصم في دليل المعلل في الناقضة والنقض
الاجمالي والمعارضة والقول بانه غصب
لان المعلل ما دام معللا يكون التعليل
حقه ليعلم حقية دليله او بطلانه
وليس للسائل هناك الا مطالبة ذلك
مردود بانه لو تم لدل على ان النقض غصب
بل المعارضة ايضا غصب فما هو جوابكم
فهو جوابنا وعلى الثالث يكون ناقضا نقضا
اجماليا فقط لا نقضا تفصيليا ولا يدفع
السند بالمنع والابطال الا اذا كان
مساويا

مساويا للمنع فحينئذ يدفع بالابطال اعلم
ان الكلام من المعلل على سند المنع على وجهين
الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء كان
السند مساويا له ولا بحيث يلزم من دفع
السند دفعه لان منع المنع ومنع ما يؤيده
لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة
التي تجب على المعلل عند منع المنع المانع ∴
والثاني على سبيل النفي بالدليل او التنبيه
وهو انما يفيد اذا كان السند مساويا
له بحيث يلزم من دفع السند دفع المنع
ولهذا التفصيل عممنا الدفع في كلام المص

كما هو الظ ويكون المعين ولا يبطل
السند الا اذا كان مساويا فانه
حينئذ يبطل لكن يكون الكلام على
السند على سبيل المنع متروكا بالكلية
في المتن على هذا التوجيه وانت خبير
بان مجرد المساوات لا يستلزم ان يكون
السند بحيث يلزم من انتفائه انتفاء
المنع اذ عدم انفكاك شيء منهما
عن الاخر يكفي فيها وان لم يتحقق اللزوم بينهما
وهو ظ فحينئذ لا يكون دفع السند
المساوي على اطلاقه مفيدا مع انهم

يقولون

يقولون كذلك وان كانت عبارة
المص قابلة للتوجيه فافهم فان قيل
السند على ما نقلتموه هو ما يذكر
لتقوية المنع بزعم المانع وان لم يكن
مفيدا في الواقع فحينئذ يجوز ان يكون
فيفيد دفعه كالمساوي فلا يصح حصر
دفع السند في المساوي قلنا عدم دفع
السند الاعم على تقدير جوازه لا لانه
لا يلزم من دفعه دفع المنع كما هو
في الاخص حتى يرد ما ذكرتم بل لان السند
لو كان اعم لكان مجامعا للمقدمة الممنوعة

تحقيقا بمعنى العموم فاد ابطاله يضر
بالمعلل اذ يبطل بسببه مقدمته كما
يبطل منع السائل تأمل ففيه ما فيه
او نقض اي الدليل وههنا محمول على
ظاهره بالتخلف اي بتخلف الحكم عن
الدليل وههنا سؤال مشهور وهو ان
النقض لا يختص بالتخلف المذكور بل
هو عبارة عن منع الدليل بان يقال
ان هذا الدليل غير صحيح اما لتخلف الحكم
المذكور عنه او لاستلزامه فساد
الآخر على اي وجه كان من الخصوصيات

او عورض

او عورض اي الدليل ولو فسر بما ادعى المدعي
على ما قيل لاخل بسياق الكلام وايضا
المعارضة ظاهرة في الدليل دون
المدعى بدليل الخلاف اي بدليل يدل
على خلاف اي ما يدل عليه دليل المعلل
ونقيضه سواء كان دليل المعارض
عين دليل المعلل الاول كما في المغالطات
العامة الورود فيسمى قلبا او كان
صورته كصورته فيسمى معارضة بالمثل
او لا فمعارضة بالغير ولما كان
السائل مستدلا فيهما في الصورتين

اى النقض والمعارضة صرت مانعا اي سائلا
يعني ان المعلل الاول في الصورتين يصير
سائلا فكما ان المسائل هناك
ثلثة مناصب كذلك للمدعي الاول
في كل واحدة من هاتين الصورتين
تلك المناصب ومايقال من ان المعارضة
لايعارض فامر غير معتد به ويمكن ان
يحمل المانع في عبارة المص على المناقضة وهو
الظ لكن الاول اولي واعلم ان ترتيب
المنوع على ماذكره المحقق الرازي في المحاكمات
هو ان النقض مقدم على المناقضة

وهي



وهي على المعارضة فلو قدم المص النقض
على المناقضة لوافق الوضع الطبع وايضا
المنوع الثلث يجري في التنبيهات ايضا
كما لايخفى على من له تتبع فالنقض على
الدليل ههنا اما لاكتفائه بالاصل
او لجعله الدليل اعم مسامحة بان تقول
الظ انه متعلق لقوله في صدر الرسالة
اذا قلت بكلام اه وهذا شروع في تمثيل
جميع ما سبق الله تعالى متكلم بكلام ازلي
وهو ما لايسبق على وجوده عدم ناقلا عن
المقاصد الظ انه اسم كتاب لكنه ما

هو المشهور لانه المحقق التفتازاني والمص
مقدم عليه فان طلب صحة النقل بحض
المقاصد او مدعيا بدليل انه اسند الكلام
حقيقة الي ذاته وفي بعض النسخ اسند
اليه اى الي ذاته فمال النسختين واحد
وكلم الله موسى تكليما هذا بيان اسناده
الي ذاته تعالى فيه ان هذا الدليل على تقدير
تمامه يدل على ان الكلام هو صفة ثابتة
له تعالى واما على انه موجود فى نفسه
بوجود غير مسبوق بالعدم فلا لاحتمال ان يكون
كالقدم الذاتى والوجوب الذاتى ولا يلزم

من كون



من كون الشئ صفة لشئ وثابتا له
كونه موجودا او ثابتا في نفسه مطلقا
فضلا عن ان يكون فى الازل والا يلزم ان يكون
للواجب تعالى صفات موجودة ازلية اكثر
من ان يحصى مع انه ليس كذلك عقلا
ونقلا فان قيل المدعى ليس الا ان الكلام
صفة ثابتة له ازلا ووجوده في نفسه
ليس بماخوذ في المدعى فاندفع الشبهة قلنا
هم يقولون بوجود الكلام ويعدونه
من الصفات القديمة ودليلهم هو هذا
على ان كونه ثابتا له فى الازل ايضا

لا يلزم من الدليل وفيه ما فيه فيمنع لجواز المجاز
بان يقال لا نم انه اسنده الي ذاته حقيقة
لم لا يجوز ان يراد خلق الكلام علي سبيل المجاز
سواء كان في النسبة او في الطرف فيدفع
بالاصل تقديره ان الحقيقة اصل والمجاز
فرع فلا يحتاج الي دليل ارادة الحقيقة
وانما الدليل علي من زعم انه اراد غير المعني
الاصلي او ينقض بالخلق بان يقال انه
اسند الخلق الي ذاته كالكلام حيث
قال الله تعالى خلق سبع سموات الاية فيوجد
الدليل الدال علي ان الكلام صفة ازلية

في الخلق

في الخلق مع انه امر اضافي اذ هو عبارة
عن تعلق القدرة بالمقدور فيتخلف الحكم
عن الدليل اشار اليه بقوله فقيل انه
اضافة القدرة الي المقدور والقدرة
صفة ازلية مؤثرة في المقدورات عند
تعلقها بها فيمنع مسندا بانه حقيقي
بان يقال لا نم انه اضافة لم لا يجوز ان
يكون صفة حقيقية كالقدرة او يعارض
بانه تأدية الحروف الحادثة تقديره
ان يقال ان دليلكم وان دل علي ان الكلام
صفة ازلية قائمة لذاته تعالى لكن عند

مايدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام
مركب من الحروف الحادثة وكلما كان
كذلك يكون ثابتا في الازل وقد علم
من هذا التقرير ما في عبارة المص من المسامحة
اذ الكلام ليس ثابتة الحروف بل هو
مركب من الحروف كما ذكر وهو
المراد ويؤيده قوله فيمنع بان يقال لانم ان الكلام
مركب من الحروف وسند هذا المنع
قوله ان الكلام لفي الفواد وانما جعل
الكلام على الفواد دليلا الكلام الاول
بالمعنى الغير المشهور الذي قال به
القائلون

القائلون بان الله تعالى متكلم والثاني
بالمعنى المشهور ولما كانت هذه المسئلة
عن غوامض علم الكلام ومأخوذة ههنا
على سبيل التمثيل وكان تفصيلها
غير مناسب لهذه الرسالة اقتصرنا على
تقرير ما فيها ونوضحه ولم نورد امرا
زايدا عليه معتدا به لكن نورد مسئلة
مشهورة متعلقة بفننا هذا لان تحقيقها
ينفع للمبتدئين وهي ان المعارضة في المعقولات
كالنقض في الدليل بان يقال ان دليلكم
لو كان بجميع مقدماته صحيحا لما صدق

نقيض مدلوله لكن عندنا دليل دل على صدقه
فلا يكون صحيحا فحينئذ يكون محصل المعارضة
نقضا اجماليا لانها يدل على ان دليل
المعلل مما لا يستحق ان يستدل به
على المط ووجه التخصيص بالمعارضة في
الدلائل العقلية بانها ملزومات
بالنسبة الى مدلولاتها بخلاف الادلة
النقلية اذ هي امارات على تحقق المدلول
ولا يلزم من تحقق امارات الشئ تحقق ذلك
الشئ هذا ما قالوه في بيان هذه المسئلة
وانت خبير بان ما ذكروه في بيان كون

المعارضة

المعارضة في قوة النقض تما يدل على ان
كل دليل يعارض يمكن ان ينقض
لكن ذلك لا يكفي في كونها في قوته
وما ذكروه في وجه التخصيص انما
يتم اذا كان كل دليل عقلي يقينيا
وكل دليل نقلي ظنيا وكلتا المقدمتين
غير واقعة وايضا اللزوم معتبر
في مطلق الدليل لتناوله لهما فكيف
يكون العقلي ملزوما والنقلي غير
ملزوم وبالجملة الفرق ليس على ما ينبغي
ونختم الكلام على هذا القدر

لئلا ينجر الي الملال والي الله المرجع والمآل
واعلم ان الحواشي المنسوبة الي المحقق
الشريف قدس سره لهذه الرسالة
لما لاحظتها في نسخ متعددة ووجدت
بعضها سقيما ولم يبق اعتماد عليها
لم التزم نقلها بل قررت الكلام
علي وجه لاحظتها ووقع بعض تقريراتنا
موافقا لتقريره قدس سره وبعضها
غير موافق له فتأمل وانصف فان
وجدته حقا فاتبعه والا فاصلحه
فان الله تعالى لا يضيع اجر المحسنين



بسم الله الرحمن الرحيم
لك الحمد والمنة وعلى نبيك الصلوة
والتحية والسلام على آله العظام
وصحبه الكرام وبعد فان آداب البحث
على السائل والمعلل وان علم الآداب
علم باحث عن احوال المتخاصمين في النسبة
بين الشيئين اظهارا للصواب ويقال
لهما السائل والمعلل اما المعلل فهو الذي
ينصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل
واما السائل فهو الذي ينصب نفسه
لنفي الحكم والمعلل ما دام معللا يكون

حقه بعلمه واما الدعوي بلا دليل ويمنع عنه
فغير مسموع واعلم ان ظرف السائل ووظيفته
فيهما مسموعان عند المتاخرين المحققين ثلثة
المناقضة والنقض والمعارضة لانه لا يخلو
اما ان يكون بمنع مقدمة الدليل او لدليل
نفسه او المدلول فان كان الاول
فان منع بغير الدليل مسندا كان
او مجردا فهو المناقضة ويسمى النقض
التفصيلي ايضا واما منعه بالدليل فهو
غصب غير مسموع عند المحققين وان
كان الثاني فان منعه بالشاهد فهو



النقض الاجمالي واما منعه بغير الشاهد
فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقا وان كان
الثالث فان منعه بالدليل فهو المعارضة
واما منعه بلا دليل فهو غير مسموعة
ايضا اتفاقا واما منع الامر الذي ليس
بمدلل ولا دليل وهي مقدمة فليس من المناظرة
لانه لا يصدق عليه تعريف المناظرة وهي
النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين
الشيئين اظهارا للصواب فعلم ان وظيفة
السائل قانون التوجيه الثلثه واما الثلثة
الباقية اي منع المقدمة بالدليل ومنع الدليل

بلا شاهد ومنع المدلول بلا دليل فمن
وظائف المكابرين واما وظيفة المعلل
عند المناقضة اثبات المقدمة الممنوعة
او نفي السند المساوي اللازم بالدليل
اما بدليل فمكابرة واثبات مدعاه بدليل
آخر ووظيفته عند النقض والمعارضة
والمناقضة لان المعلل يكون كالسائل
فنفي شاهده بالدليل واما نفيه بلا دليل
فمكابرة واثبات مدعاه بدليل آخر
ووظيفته عند المعارضة هو النقض
والمعارضة والمناقضة لان المعلل

يكون



يكون كالسائل والسائل كالمعلل فاعلم انه
اذا لم يقدر السائل لايراد وظيفته عند الادلة
بان ينتهي كلام المعلل الى امر ضروري
القبول يلزم عجزه فيه ويتم المصاحبة
والكلام وان قدر المعلل لايراد وظيفته
عند الادلة يلزم عجزه ايضا ويتم المصاحبة
والمناظرة ويقال لعجز المعلل افحاما ولعجز
السائل الزاما واما قرتهما الى نهاية
فتسلسل واما المعارضة بالمثل وبالغير
يصير المعلل لما ثبت ما دام خلافه ثابتا
بدليل المعارض سواء كان له الف دليل

وقيل يجوز المعارضة ايضا لان الدليل
الاول للمعلل والثاني للمعارض
تعارضا تساقطا والدليل الثالث
للمعلل الاول سالم عن المعارضة وان كانت
سالمة كما صرح في شرح العقايد
في بحث الجنة والنار ولم يكن كلا الدعويين
مجردا لان الدليلين تعارضا تساقطا واما
عند المعارضة بالقلب لا وظيفة للسائل
لاثبات ما ادعاه بدليل آخر وحينئذ يفيد
للمعلل لان الدليل الاول من المغالطات
على السواء الى النقيضين والدليل الثاني

راجحا



راجحا دعوى المعلل فيثبت له واما النقض
والمعارضة فيه اي في المعارضة بالقلب
فيصيب المعلل ايضا كالمعارضة لادليليته
نفيه دليل المعلل

تمت الرسالة

## رسالة سيد شريف

بسم الله الرحمن الرحيم

اذا ترتب على فعل اثر فذلك الاثر
من حيث انه نتيجة لذلك الفعل وثمرة
له يسمى فائدة له ومن حيث انه على طرف
الفعل ونهايته يسمى غاية له

وفائدة الفعل وغايته متحدان بالذات
ومختلفان بالاعتبار ثم ذلك الاثر
الذي كان مسمى بهذين الاسمين
ان كان سببا لاقدام الفاعل
على ذلك الفعل يسمى بالقياس الى الفاعل
غرضا ومقصودا ويسمى بالقياس الي فعله
علة غايته فالغرض والعلة الغائية
متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار وان لم
يكن سببا للاقدام كان فائدة وغاية
فقط فالغاية اعم من العلة الغائية
اذا تمهد هذا فنقول افعال الله سبحانه

يترتب

يترتب عليها مصالح وحكم لا تعد ولا تحصى
فذهب الاشاعرة والحكماء الى ان تلك الحكم
والمصالح غايات لافعاله تعالى ومنافع
راجعة الي مخلوقاته وليس شيء منها غرضا
له وعلة غائية لفعله واستدلوا على
ذلك وجهين احدهما من كان فاعلا
لغرض فلابد ان يكون وجود ذلك
الغرض اولى بالقياس اليه من عدمه والا
لم يصح ان يكون غرضا فيكون الفاعل
بفعله مستفيدا لتلك الاولوية
ومستكملا بغيره تعالى الله عن ذلك

علواً كبيراً لا يقال انما يلزم الاستفادة
والاستكمال اذا كانت المنفعة راجعة
الى الفاعل اما اذا رجعت الى غيره كالاحسان
الى المخلوقات فلا لانا نقول ان كان
احسانه اليهم متساويين بالنسبة
اليه تعالى لم يصح الاحسان ان يكون عرضا
وان كان احسن واولى به فيصح الاستكمال
والثاني من الوجهين ان عرض الفاعل لما كان
سببا لاقدامه على فعله كان ذلك
الفاعل ناقصا فى فاعليته مستفيداً
لها من غيره ولا كمال له كما لا يخفى بل

كمال الله



كمال الله تعالى فى ذاته وصفاته يقتضى الكمال
فى فاعليته وفى افعاله وكماليته افعاله
لا يقتضى الا ان يترتب عليها مصالح راجعة
الى عباده فتلك المصالح غايات وثمرة
لا علل غائية لها وانفتح بما حققناه ان
ليس شئ من افعاله عبثا اى خاليا عن الحكمة
والمصلحة وان لا سبيل للاستكمال الى
سرادقات عظمته وكبريائه وهذا
هو المذهب الصحيح الذى لا يشوبه
شبهة ولا يحوم حوله ريبة وما ورد
من الآيات والاحاديث الموجبة

لكون افعاله تعالى معللة بالاغراض
فهي محمولة على الغايات المترتبة عليها
ومن قال بتعللها على شبهات ظاهرة فقد
غفل عما يشهد به الانظار الصحيحة والافكار
الدقيقة او اراد اظهار ما يناسب الافهام
العامية على معرض قولهم كلم الناس

على قدر عقولهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على محمد واله اجمعين هذا مختصر في الحدود
جمعه بعض الفضلاء اصول الكلام

هو

هو العلم الذي يبحث فيه عن ذات الله
وصفاته والمبداء والمعاد وغيرها على طريقه
هذه الشريفة الوجود هو الكون والعدم
هو اللاكون الواجب الوجود لذاته هو الماهية
المقتضية للوجود لذاتها الممتنع الوجود
هو الماهية المقتضية لعدم ذاتها
الممكن الوجود هو الماهية التي لا تقتضي
الوجود ولا العدم لذاتها القديم هو عدم
كون الوجود مسبوقا بالعدم والحدث
كون الوجود مسبوقا بالعدم والتسلسل
هو ترتيب امور غير متناهية بتوقف

كل منها على آخر والدور هو توقف الشيء
علي ما يتوقف عليه من جهة واحدة والعلة
ما يتوقف عليه الشيء والفاعل ما يصدر
منه وجود الشيء والغاية ما لاجله
وجود الشيء والصورة ما به الشيء بالفعل
والمادة ما به الشيء بالقوة والشرط ما
يتوقف عليه الشيء ولا يترتب من الامور
المغايرة للعلل الاربع والعلة التامة جميع
ما يتوقف عليه وجود الشيء والمعلول ما
يتوقف على الشيء في الوجود والجوهر هو الذي
لا يفتقر الى الموضوع في الوجود والموضوع

هو

هو المحل الذي يكون سببا للحال والعرض
هو الذي يفتقر الي الموضوع في الوجود
والجسم هو الجوهر الذي يقبل القسمة
في الطول والعرض والعمق والجوهر الفرد
هو الجوهر الذي لا يقبل القسمة اصلا
والنفس هو الجوهر المتعلق بالاجسام
تعلق التصرف والتدبير والعقل هو الذي
الجوهر المفارق للاجسام المدرك للكليات
بذاته والجزئيات بالآلات والنقطة
هي العرض الذي لا جزء له والطول
هو الذي يقبل القسمة من جهة

واحدة فقط والعرض هو الذي يقبل
القسمة من جهتين والعمق هو الذي
يقبل القسمة من جهات ثلث
الضدان هما الشيئان الوجوديان
اللذان يجتمعان في محل واحد من
جهة واحدة والمضافان هما
الشيئان الوجوديان اللذان يتوقف
تصور كل واحد منهما على تصور
الآخر والعدم والملكة هما
الشيئان اللذان احدهما وجودي
والآخر عدمي من شانه ان يتصف

بالوجودي



بالوجودي والسلب والايجاب هما
الشيئان اللذان لا يجتمعان في محل
واحد في زمان واحد احدهما وجودي
والآخر عدمي من شانه ان يتصف
بالوجودي الكم هو العرض الذي
يقبل القسمة لذاته قبولا اوليا
الكيف هو العرض الذي لا يقبل
القسمة والاقسمة لذاته قبولا اولياء
ولا يتوقف تصوره على تصور غيره
والاين كون الشيء في المكان
والمتى هو كون الشيء في الزمان

والاضافة هي النسبة المتكررة والملك
هو الذي ينتقل بانتقال صاحبه
والوضع هو الهيئة الحاصلة من نسبة
بعض اجزاء الشئ الي بعض والي امور
خارجة وان يفعل هو تاثير الشئ
في آخر وان ينفعل هو تاثر الشئ عن
آخر الزمان هو مقدار حركة
الفلك والمكان هو ما يتمكن فيه الشئ
من لواحي امور الحادية له والصفة
ما يدل على بعض احوال الذات الخارج عنها
العالم ما يستدرك شيئا الحكيم

هو ما يدرك



هو ما يدرك حقيقة الشئ المبدأ بالله
الوجود والمعاد ما ينتهي اليه الوجود
والرسول هو الشخص الذي يظهر
علي امره الخارق للعادة المقارن بطلب
المعارضة الولي هو الذي يظهر
في يده الخارق للعادة المقارن بطلب
المعارضة والاله هو الذي به الرياسة
التامة في الدين والدنيا جميعا والثواب
هو اعطاء ما يلايم الطبع والعقاب هو
اعطاء ما ينافي الطبع الله اعلم بالصواب

تمت الرسالة

Hacı Beşir Ağa 417

٧٦